

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٦٢ م. العدد ١٦٣٠

الفرس

صفحة	
٨٧٣	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الأردنية المساهمة المحدودة
٨٧٤	اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الأردنية المساهمة المحدودة
٨٧٥	قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢ قانون الخدمة المدنية المعدل المؤقت
٨٧٦	نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة واجور المترفين عليه
٨٧٧	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٢ نظام مصلحة النقل والحركة
٨٧٩	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٢ نظام تأجير وتفويض املاك الدولة
٨٨٣	اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند
٨٨٦	قرار رقم ١٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٨٨٧	تصحيح الخطأ

مطبعة الجيش العربي الاردني

٨٧٢

رقم الحكم	تاريخ الحكم	نوع الجرم	القيمة المطلوبة		اسم المخكوم عليه الكامل
			فلس	دينار	
٣٢٥٣	٩٦٢/٦/١٦	سـ	٢٥٠	٥	محمود محمد الكفافي - عمان
٣٢٣٧	٩٦٢/٦/١٦	"	٢٥٠	٥	عبد المطلب عبد الحميد - الخليل
٢٥٦٢	٩٦٢/٥/١٢	"	٢٥٠	٥	محمد يوسف عبيد - المفرق
٣٢٠٧	٩٦٢/٦/١٦	"	٢٥٠	٥	جمال يوسف حسن - عمان
١٦٧٨	٩٦٢/٥/٩	"	٢٥٠	٥	رمضان عبد الله احمد - عمان
٢٧٨٩	٩٦٢/٥/٢٧	"	٢٥٠	٥	ملحت ادب الداودي - عمان
٣٢٥١	٩٦٢/٦/١٦	"	٢٥٠	٥	محمد سعدي صبحي الصخل - القدس
٢٧٢٥	٩٦٢/٥/٢٧	"	٢٥٠	٥	صالح لقمان احمد صبيح العرابشي - عمان
٢٧٩٥	٩٦٢/٥/٢٧	"	٢٥٠	٥	محمد سايان راشد - عمان
٣٠٠٣	٩٦٢/٦/٩	"	٤٠٠	٨	حمدي عبد الله محمد - عمان
٣٥٧٠	٩٦٢/٦/٣٠	"	٢٥٠	٥	محمد علي حسن ابو شيشه - عمان
٢٧٧٧	٩٦٢/٥/٢٧	"	٢٥٠	٥	محمد سعيد صبحي الصخل - نابلس
٢٨٤٩	٩٦٢/٦/٥	"	٢٥٠	٥	عبد سعيد محمد - الزرقاء
١٧١٩	٩٦٣/٤/٣	"	٢٥٠	٥	محمد احمد خليل الدوايه ابو شنب - الزرقاء
٣٣٦٦	٩٦٢/٦/٢٣	"	٢٥٠	٥	محمود حسين نوران - عمان
١٨٥	٩٦٢/٥/٢٢	"	٢٥٠	٥	خليل يوسف عبد العزيز من اربد
١٦٨	٩٦٢/٥/٨	"	٢٥٠	٥	قاسم حسين موسى خضر من قبيه - الخليل
١٨٢	٩٦٢/٥/٢٢	"	٢٥٠	٥	صلاح احمد عبد الرحمن طياشه من عمان
١٨١	٩٦٢/٥/٢٢	"	٢٥٠	٥	حسام الدين حسن خالد من عمان
١٤٨	٩٦٢/٥/١	"	٢٥٠	٥	احمد فرحان الضهان من المنشيه
١٥٠	٩٦٢/٥/١	"	٢٥٠	٥	محمد احمد السليمان من الحويطات من نابلس
١٨٤	٩٦٢/٥/٢٢	"	٢٥٠	٥	مصطفى محمود يحيى من اربد
١٦١	٩٦٢/٥/٨	"	٢٥٠	٥	رجب العبد الله الحاج عبد من عمان
٢١٩	٩٦٢/٦/١١	"	٢٥٠	٥	عيسى السلام الدياب الحطاد من الحصن

تصحيح خطأ

وقعت اخطاء مطبعية في الصحيفتين ٧٧٩ و ٧٨٠ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٢٦ تاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥ تصحيح على الصورة التالية :

رقم البند	الخطأ	الصواب
٣٦/٧٣ ب	الغلات والطرايش والصحون ... الخ	الغلات (بالفام) والطرايش والصحون ... الخ
١١/٨٤	١١/٨٤ حيث سقط حرف (د)	١١/٨٤ د

مطبعة الجيش العربي الاردني

## نحى محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون موقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢

## قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يعتبر الاتفاق الموقد بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحاً وناظلاً بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منه .

١٩٦٢/٧/٢٤

محمد بن طهول

وزير المواصلات  
داود ابو غزاله  
وزير التربية والتعليم  
وقاضي القضاة  
ابراهيم القطان  
رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير  
الاشغال العامة ووزير الخارجية بالوكالة  
وصفي النبل

وزير الداخلية  
كمال الدجاني  
وزير العدلية  
حنان خلف  
وزير الاقتصاد الوطني  
عبد الوهاب الحجابي  
وزير المالية  
عز الدين المفتي

وزير الزراعة  
والانشاء والتعمير  
وزير الشؤون الاجتماعية  
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
خليل السام  
وزير الصحة  
صبيحي امين عمرو

## اتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

نظراً الى افتقار كثير من مدن وقرى محافظة القدس الى طاقة كهربائية وتمشياً مع مخطط تنمية مصادر القوى الكهربائية الذي اوصى به الخبراء المختصون بالنسبة لتقسيم المملكة الى مناطق كهربائية واسعة واقامة مشروعات كهربائية مركزية موحدة لما في ذلك من فوائد اقتصادية وفنية عديدة  
فقد تم الاتفاق بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٤ بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ ورئيس مجلس ادارة شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بموجب تفويض مجلس ادارة الشركة بقراره رقم (٣١) تاريخ ١٩٦٢/٢/٢٩ على مايلي :  
١ - تلغى الفقرة ( ب ) من المادة (١) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :  
« ب » وتعني عبارة ( منطقة الامتياز ) المنطقة التي تشمل منطقة محافظة القدس باكملها حسب نظام التقسيمات الادارية المعدل للمملكة الاردنية الهاشمية ، النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٠٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

٢ - تضاف المادة التالية لمواد القانون الاصلي :

المادة (٤٩)

تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حالياً داخل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين اصحاب تلك المشاريع وتحت اشراف وزارتي الاقتصاد الوطني والداخلية بالنسبة لمشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية وعلى ان تقوم الشركة بشراء الانشاءات والمعدات والاجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة وفق الشروط التالية :

أ - ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يعين كل فريق فيها ممثلاً عنه ويتفق الفريقان على تعيين الخبير الثالث وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم معالي وزير الاقتصاد الوطني بتعيينه

ب - يكون قرار لجنة الخبراء نهائياً وملزماً للطرفين .

ج - يجري دفع ثمن ما يشتري من المشاريع المملوكة من البلديات بشكل اسهم في رأسمال الشركة وثمن ما يشتري من المشاريع الاهلية نقداً وبطريقة دفع خلال مدة يتفق عليها الطرفان

د - لا يجوز لاي من اصحاب هذه المشاريع خلال فترة التصفية ان يجري اية تعديلات او اضافات او تجديدات على مشاريعهم الا بعد اخذ موافقة خطية من معالي وزير الاقتصاد الوطني .  
حرر هذا الاتفاق بنسختين في عمان في اليوم العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨١ هجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٢ ميلادية .

مندوب

شركة كهرباء لواء القدس الاردنية  
المساهمة المحدودة المفوض بالتوقيع  
رئيس مجلس الادارة

مندوب

الحكومة المفوض بالتوقيع  
وزير الاقتصاد الوطني

## نحس محمد بن طول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٦٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢

## قانون الخدمة المدنية المعدل المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بحذف عبارة «او من ينوب عنها في حالة غيابها لظروف قاهرة» الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : «أو من يقوم مقام اي من هؤلاء الاعضاء بموافقة مجلس الوزراء او الوزير المختص» .

١٩٦٢ / ٧ / ٣١

محمد بن طول

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الاشغال العامة بالوكالة
داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير العدلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة بالوكالة	المالية
حاتم خلف	عبد الوهاب الخوالي	عز الدين المقي
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصححة	الداخلية
عبد الوهاب الخوالي	صبيح امين عمرو	كمال الدجاني

## نحس محمد بن طول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤٢) من قانون المعارف العام لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٦٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٢

## نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك

في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة واجور المشرفين عليه

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة واجور المشرفين عليه لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع النظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على الوجه التالي :

١ - باضافة البند (ج) التالي الى الفقرة (١) منها :

٢ - باضافة الفقرتين التاليتين اليها :

١٤ - تعطى اجرة قدرها (٢٠) فلساً لتنظيم كل شهادة وتسجيل العلامات في سجل نتائج الامتحان وتعبئة كشف العلامات لكل مشترك ناجح .

١٥ - تعطى اجرة قدرها (٤٠) فلساً عن كل شهادة للخطاط الذي يقوم بكتابتها :

١٩٦٢ / ٧ / ٢٤

محمد بن طول

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الاشغال العامة بالوكالة
داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
الداخلية	العدلية	المالية
كمال الدجاني	حاتم خلف	عز الدين المقي
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصححة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيح امين عمرو

هكذا من الأهل

## نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٢

## نظام مصلحة النقل والحركة

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مصلحة النقل والحركة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تشكل دائرة باسم ( مصلحة النقل والحركة ) وتباشر اختصاصاتها المبينة في هذا النظام في نطاق السياسة العامة للدولة وترتبط بوزارة الاشغال العامة .

المادة ٣ - تباشر هذه الدائرة الاختصاصات التالية :

أ - تأمين نقل كافة موظفي الدولة ومستخدميها من دوائرهم لعمالهم الرسمية الاخرى داخل مناطق عملهم او خارجها وبشكل لا يتعارض ونظام الانتقال والسفر رقم (٧) لسنة ١٩٥٣ واي نظام آخر يحل محله .

ب - طلب شراء وسائل النقل الجديدة اللازمة لاغراض هذه الدائرة .

ج - طلب شطب وبيع وسائل النقل القديمة عندما تصبح غير صالحة للعمل .

د - عمل الصيانة اليومية والصيانة الوقائية للآلات والسيارات .

هـ - حساب كلفة السيارات وانتاجها .

و - تأمين احتياجات السيارات من محروقات وزيوت واطارات وبطاريات وغيرها من لوازم الصيانة الضرورية للسيارة وفق الانظمة المقررة .

المادة ٤ - تنفيذاً لأحكام المادة (٣) من هذا النظام يتولى ادارة هذه الدائرة موظف يسمى ( رئيس مصلحة النقل والحركة ) يسميه موظفون ومستخدمون آخرون حسب الحاجة .

المادة ٥ - ينقل الى وزارة الاشغال العامة جميع الموظفين والمستخدمين العاملين حالياً في الوزارات والدوائر الاخرى ولهم علاقة مباشرة مع حركة السيارات الصغيرة والكبيرة المعدة للركوب او الشحن .

المادة ٦ - ترصد وزارة الاشغال العامة المخصصات اللازمة للقيام بتنفيذ اعمال هذا النظام في الموازنة العامة للدولة والى ان يتم ذلك توضع جميع الوزارات والدوائر المخصصات المرصودة في موازنتها للسيارات تحت تصرف المصلحة لتغطية نفقات العمل بهذا النظام .

المادة ٧ - توزع السيارات ووسائل النقل الاخرى على المراكز والمحافظات والالوية بمعرفة لجنة يعينها مجلس الوزراء .

المادة ٨ - لوزير الاشغال العامة بموافقة مجلس الوزراء ان يتخذ القرارات اللازمة وله ان يضع التعليمات الضرورية لتنظيم هذه المصلحة .

المادة ٩ - تعتبر جميع السيارات الصغيرة والكبيرة التابعة للدولة والمصالح الاخرى المرتبطة بها والمعدة للركوب او الشحن وسائقها لغايات تنفيذ هذا النظام مرتبطة بوزارة الاشغال العامة ( مصلحة النقل والحركة ) اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام .

المادة ١٠ - يجوز لوزارة الاشغال العامة توحيد ألوان السيارات الخاضعة لهذا النظام وكذلك ملابس السائقين .

المادة ١١ - تعار السيارات ذات الاستعمال الخاص ( كسيارات الاسعاف وغيرها ) الى الوزارات والدوائر صاحبة العلاقة على ان تبقى المصلحة مسؤولة عنها من جميع النواحي الفنية .

المادة ١٢ - لا تشمل احكام هذا النظام سيارات القصور الملكية والجيش العربي الاردني والامن العام .

١٩٦٢/٧/٢٨

محمد بن طهول

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الخارجية والاشغال العامة بالوكالة
داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير العدلية ووزير الانشاء	وزير الاقتصاد الوطني	وزير
والتعمير بالوكالة	وزير الزراعة بالوكالة	المالية
حنان مخلف	عبد الوهاب المجالي	عز الدين المفتي
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصحة	الداخلية
خليل السالم	صبيحي امين حمرو	كمال الدجاني

هذه من الأهل

## نفي محمد بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٦) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٣٠

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٢

## نظام تأجير وتفويض املاك الدولة

صادر بالاستناد الى المادة (٦) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تأجير وتفويض املاك الدولة لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يجوز تفويض الأراضي التي اعتدي عليها خلال المدة الواقعة ما بين تاريخ انتهاء أعمال التسوية وتاريخ العمل بقانون المحافظة على أراضي واملاك الدولة رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦١ بما في ذلك الأراضي الموصوفة حراجاً وليست محرجة والأراضي التي تتصل للغير عن طريق تنازل أصحاب حق التصرف من المعتدين بقرار من مجلس الوزراء يبدل مثل مساو ( ٥٠٪ ) من قيمتها المقدرة .

المادة ٣ - ١ - يجوز تفويض الأراضي الشرقية التي لم يطبق عليها قانون تحديد الأراضي ومسحها وتأمينها رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٥٣ أو أي تعديل طرأ عليه وتبعد عن حدود مناطق تنظيم المدن بمسافة كيلو مترين على الأقل وينصرف بها الأهالي من قديم باعتبارها من مقاسم عشائريهم أو كانت مخصصة لهم من قبل قيادة البادية أو أية سلطة حكومية أخرى للأشخاص الذين أحيوها أو للمتنازل اليهم من أصحاب حق التصرف يبدل مثل مساو ( ٢١٪ ) من قيمتها المقدرة أما الأراضي التي لم يجر أحيائها فيجوز تأجيرها تمهيداً لتفويضها بموجب المادة ( ٩ ) من هذا النظام .

ب - تفوض الأراضي التي تقع ضمن مناطق التنظيم أو على بعد يقل عن كيلو مترين من مناطق التنظيم يبدل مثل مساو ( ٥٠٪ ) من قيمتها المقدرة .

المادة ٤ - يجوز تفويض الأراضي التي تمت تسويتها وإخراجها عن حدود مناطق المدن ومناطق التنظيم والتي أوصى مأمور التسوية أو قاضي محكمة التسوية بتفويضها لمن عمرها للموصى اليهم أو للمتنازل اليهم من أصحاب حق التفويض يبدل مثل مساو ( ٣٠٪ ) من قيمتها المقدرة .

المادة ٥ - يجري تفويض أراضي الممتلك التي تم التصرف بها من قديم والأراضي والاملاك التي تم أحيائها وتعميرها بأذن من مجلس الوزراء والتي لم تصدر بها قرارات تفويض سابقة للمتصرفين بها يبدل مثل مساو ( ١٠٪ ) من قيمتها المقدرة .

المادة ٦ - تفوض قطع الأراضي الخالية المحيطة بمدينة عمان والتي سبق أن قسمت وخصصت للأهلين وقيدت بأسمائهم في قيود التحرير ويدفعون عنها الضرائب للمتصرفين بها يبدل مثل مساو ( ١٠٪ ) من قيمتها المقدرة .

المادة ٧ - تفوض الأراضي المنصوص عليها في المواد ( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ) من هذا النظام بقرار من مجلس الوزراء مهما كانت مساحتها . أما قيمتها من أجل تعيين بدل المثل فيجري تقديرها حسبما تساويه وقت التفويض على أساس أنها خالية من أية تحسينات أحدثت عليها .

المادة ٨ - باستثناء الأراضي الموصوفة بالمواد ( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ) من هذا النظام ، يجب أن لا تزيد المساحة التي تؤجر لغايات زراعة للعائلة الواحدة من أراضي الدولة أو الأراضي المسجلة حراجاً وليست محرجة عن :

أ - خمسمائة دونم من الأراضي الشرقية .

ب - مائة دونم من الأراضي المرتفعة .

ج - مائتي دونم من أراضي الحمرة المنحدرة الى الأغوار .

د - خمسين دونماً من الأراضي الممكن تحويلها الى سقي كمنطقة وادي الأردن والأزرق .

هـ - خمسين دونماً من الأراضي الممكن سقيتها من المياه الجارية أو البنايع .

المادة ٩ - تؤجر الأراضي المنصوص عنها في المادة الثامنة من هذا النظام لغايات زراعية ولمدة خمس سنوات بالشروط التالية :-

أ - الأراضي الشرقية يبدل إيجار سنوي قدره عشرة فلوس للدونم الواحد أو جزء منه وفي حالة قيام المستأجر خلال مدة الاجارة بتعمير وزراعة ( ٧٥٪ ) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبدل مثل قدره ( ١٠٠ ) فلس للدونم الواحد أو جزء منه .

ب - الأراضي المرتفعة يبدل إيجار سنوي قدره ( ١٠٠ ) فلس للدونم الواحد أو جزء منه وفي حالة قيام المستأجر خلال مدة الاجارة بتعمير وزراعة ( ٧٥٪ ) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبدل مثل قدره دينار واحد للدونم الواحد أو جزء منه .

ج - أراضي الحمرة يبدل إيجار سنوي قدره خمسون فلساً للدونم الواحد أو جزء منه وفي حالة قيام المستأجر خلال مدة الاجارة بتعمير وزراعة ( ٥٠٪ ) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبدل مثل قدره خمسمائة فلس للدونم الواحد أو جزء منه .

د - الأراضي الممكن تحويلها الى سقي وهي :-

١ - أراضي الأغوار المشمولة بمشروع البرموك الكبير يبدل إيجار سنوي قدره ( ١٥٠ ) فلساً للدونم الواحد أو جزء منه ويشترط في ذلك أن لا تكون تابعة للتفويض .

٢ - أراضي الأغوار غير المشمولة بمشروع البرموك الكبير يبدل إيجار سنوي قدره ( ٢٥٠ ) فلساً للدونم الواحد أو جزء منه وعند قيام المستأجر خلال مدة الاجارة بأحياء وسقاية ( ٧٥٪ ) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبدل مثل قدره ثلاثة دنائير للدونم الواحد أو جزء منه .

هـ - الأراضي الممكن سقيتها من المياه الجارية أو البنايع يبدل إيجار سنوي قدره ( ٥٠٠ ) فلس للدونم الواحد أو جزء منه وعند قيام المستأجر خلال مدة الاجارة بأحياء وسقاية ( ٧٥٪ ) من المساحة القابلة للتعمير فتفوض اليه يبدل مثل قدره أربعة دنائير للدونم الواحد أو جزء منه .

هكذا من الأهل

المادة ١٠ - توجر أراضي الدولة لغايات غير زراعية وفق الفئات التالية : -

فلس	دينار
١٥	سنوياً عن الدونم الواحد أوجزء منه لأغراض قلع الحجارة خارج مناطق البلديات ومناطق التنظيم .
٢٥	سنوياً عن الدونم الواحد أو جزء منه لأغراض قلع الحجارة داخل مناطق البلديات أو مناطق التنظيم .
١٥	سنوياً عن الدونم الواحد أو جزء منه لأغراض استخراج مختلف أنواع الرمال والكوارتز والجبس والكاولين .
٢٥	سنوياً عن الدونم الواحد أو جزء منه لأغراض تأسيس مضخات لبيع الغاز أو البترين أو السولار وسائر المحروقات الأخرى .
٣٥	سنوياً عن الدونم الواحد أو جزء منه لأغراض إنشاء مطعم أو فندق أو مقهى أو مسبح أو ملهى أو أي هدف آخر على شاطئ البحر .
١٢	سنوياً عن الدونم الواحد أو جزء منه لإنشاء مطعم أو فندق أو مقهى أو مسبح أو ملهى على غير شاطئ البحر .
١	سنوياً عن كل دونم واحد أو جزء منه يتخذ كبادر أو أقبية أو ممرات أو لتربية الأسماك أو الدواجن أو صنع النكس .
١	عن كل بر ماء بجمع مياه الأمطار .
٥٠٠	عن كل كهف أو مغارة .

المادة ١١ - يجب أن تتوافر في طالب الأراضي الزراعية الشروط التالية : -

- أ - أن يكون قادراً على إحياء الأرض بوجه صحيح سواء كان لوحده أو بالاشتراك مع غيره .
- ب - ألا تكون مسجلة باسمه أو باسم زوجته أو باسم من يملكه من أولاده أراضي تعادل أو تزيد عن المساحات المنصوص عليها في أي من الفقرات (أ - هـ) من المادة (٨) من هذا النظام .
- ج - أن يقيم الطالب إقامة دائمة في نفس اللواء التابعة له الأرض وعندما لا يتقدم طالب للأرض من نفس اللواء فيجوز تأجيرها وتفويضها لأي طالب مستحق من الأولوية الأخرى مع مراعاة الأقرب فالأقرب .
- د - إذا كان الطالب شركة زراعية فيقتضي أن تكون شركة زراعية أردنية أصحابها من الرعايا الأردنيين وأسهمها مسجلة بأسمائهم .

هـ - وبالإضافة إلى الشروط الواردة أعلاه يراعى في تأجير وتفويض الأراضي المشمولة بأحكام هذا النظام إعطاء الأولوية لمن يعمل في الزراعة ولا يملك أرضاً أو من يعتمد على الزراعة كموارد أساسي لمعيشته وإذا تساوت الشروط في الطالبين يفضل أشدهم حاجة للأرض والذي يعمل عدداً أكبر .

المادة ١٢ - تقدر بدلات إيجار أراضي الدولة التي تطلب لغايات أخرى غير مانص عليه في المادتين (١٠ و ٩) من هذا النظام من قبل اللجان المعنية في المادة (١٩) من مـهـ .

المادة ١٣ - يعتبر المستأجر الذي اشترط عليه أن يحفر بئراً ارتوازية عند تأجيره الأرض قبل العمل بهذا النظام أنه قد نفذ شروط الاجارة ويجوز أن تفوض إليه الأرض المؤجرة إذا ابرز من سلطة المياه المركزية ما يثبت أنها منته من حفر تلك البئر في الأرض المؤجرة له وأثبت كذلك بأنه قد قام بإحياء وسقاية ( ٧٥٪ ) من تلك الأرض من أي مصدر مياه آخر .

المادة ١٤ - يعمل في الشروط الواردة في عقود الأراضي المؤجرة قبل العمل بهذا النظام حتى انتهاء أجل العقد وعند طلب التجديد تعرض المعاملة على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بشأنها وفق أحكام هذا النظام

لمادة ١٥ - لا تفوض الأراضي التي توجر بعد العمل بهذا النظام والمشمولة بمشروع الرموك الكبير أو مشروع قناة الغور الشرقية لمستأجرها بل يجوز تجديد اجارها سنوياً شريطة أن يكون للمؤجر حق استرداد الأرض المؤجرة من المستأجر في أي وقت شاء دون أن يكون للمستأجر حق المطالبة بأي تعويض عن أية تحسينات أو انشاءات أحدثها على الأرض .

المادة ١٦ - لا توجر ولا تفوض ولا يعاد تأجير أية أرض من أراضي الدولة المحتفظ بها لأغراض عسكرية أو لازمة لأي مشروع حكومي حتى ولو كان فيها حقوق فتح أو امتدى عليها من قبل الغير أو موصى بتفويضها من مأمور التسوية أو قاضي محكمة تسوية الأراضي إلا بعد أن تنظر في ذلك اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا النظام بالاشتراك مع مندوب عن القيادة العامة للقوات المسلحة أو الوزارة أو الدائرة التي لها مصلحة بالاحتفاظ بها وعلى هذه اللجنة أن تقدم تقريراً بذلك لمدير الأراضي والمساحة ليتولى رفعه لوزير المالية من أجل ممارسة الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام قانون إدارة أملاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ .

المادة ١٧ - أ - - توجر أراضي الدولة وتفوض للمشاريع الصناعية أو السياحية أو مشاريع الاسكان بعد أخذ موافقة الوزارة المختصة .

ب - توجر وتفوض الأراضي المسجلة حراجاً والحالية من الأشجار الحرجية بموافقة وزير الزراعة ويشترط أن لا تكون الأراضي التي يسمح بتأجيرها أو تفويضها واقعة بين الأراضي المكسوة بالحراج .

المادة ١٨ - توجر الأراضي الواقعة ضمن امتياز شركة البوتاس بمقتضى أحكام قانون امتياز الشركة المذكورة .

المادة ١٩ - تنفيذاً لأحكام هذا النظام يعين وزير المالية لجنة واحدة أو أكثر من موظفي الدولة يكون من عملها النظر في طلبات الاستئجار والتفويض وإجراء الكشف والتحقيق في الخلافات بين المتصرفين أو المعتدين أو في أية أمور أخرى تتعلق بأملاك الدولة وتقدير قيمتها وتقديم تقارير لمدير الأراضي والمساحة لرفعها لوزير المالية مشفوعة بتوصيته ويكون للمدير الحق قبل رفع التقارير أن يعيد اللجنة أي تقرير من أجل استكمال التحقيق والكشف أو لاتخاذ أي إجراء يرى ضرورة القيام به .

المادة ٢٠ - يجوز لوزير المالية أن يفوض مدير الأراضي والمساحة أو أي موظف آخر بتوقيع عقود اجارة الأراضي التي تقرر تأجيرها وفقاً لنص قانون إدارة أملاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ .

المادة ٢١ - على وزير المالية أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد مساحات الأراضي القابلة للتفويض أو التأجير وتعيين مواقعها تمهيداً للاعلان عنها في كل لواء .

١٩٦٢/٧/٣٠

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الاشغال العامة بالوكالة
المواصلات	وقاضي القضاة	وصلي التل
داود ابو غزاله	ابراهيم القحطان	وزير
وزير الداخلية	وزير العدلية ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة	وزير الاقتصاد الوطني
كمال الدجاني	حنا خلف	وزير الزراعة بالوكالة
		عبد الوهاب الحجابي
		وزير الشؤون الاجتماعية
		وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
		صبيحي امين حرو

كل من الأهل

## اتفاق تجاري

بين

مملكة الاردن الهاشمية وحكومة جمهورية الهند

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند رغبة منها في تنمية التجارة بين بلديهما وتوطيدها وفي اقامة علاقات اقتصادية اوثق قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة - ١ - تعمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند على تقديم افضى تسهيلات ممكنة وتخلدان جميع الاجراءات المناسبة لتنشيط التجارة بين البلدين بكافة الطرق وخاصة بالنسبة للمواد المذكورة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا الاتفاق وذلك وفقاً للتشريعات المطبقة في كل من البلدين والمتعلقة بالاستيراد والتصدير والعملة الاجنبية والتشريعات الاخرى .

المادة - ٢ - تمنح الحكومتان تجارة كل منهما معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لاية دولة ثالثة .

المادة - ٣ - ان نص المادة الثانية الواردة سابقاً لا ينطبق على منح او استمرار أي من :

أ - المزايا الممنوحة من اي من الطرفين المتعاقدين لدول مجاورة .

ب - المزايا الناتجة عن اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة اشترك او سيشارك فيهما اي من الطرفين المتعاقدين .

ج - الافضلية او المزايا الممنوحة من الهند او الاردن الى اي بلد والتي كانت قائمة بتاريخ هذه الاتفاقية او التي ستحل فيها يخص الهند ، عل مثل هذه الافضلية والمزايا التي وجدت قبل (١٥) آب سنة ١٩٤٧ ، او .

د - المزايا الممنوحة بموجب اتفاقية اقتصادية متعددة الاطراف وضعت خصيصاً لتسهيل التجارة الدولية

المادة - ٤ - تتشاور الحكومتان بين وقت وآخر وتعيان عناية كاملة بالاقتراحات الرامية لتنمية التجارة وزيادتها وتنويعها وتعديل الميزان التجاري بين البلدين .

المادة - ٥ - يحل هذا الاتفاق محل الكتب المتبادلة بين السفير الهندي في عمان ووزير الخارجية الاردنية والمؤرخة في الثالث من تموز سنة ١٩٦١ . ويصبح نافذ المفعول فوراً ويبقى سارياً لمدة سنة واحدة . ويجدد بعد ذلك تلقائياً من سنة لآخرى ما لم يتم احد الطرفين بتقديم إشعار خطي بانهاته قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء اجله .

كتب هذا الاتفاق في نيودلهي في اليوم الحادي عشر من شهر مايس سنة ١٩٦٢ باللغة الانجليزية على نسختين كلاهما معتمد .

(د. س. جوشي)

(احسان هاشم)

عن حكومة جمهورية الهند

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

## جدول (أ)

سلع التصدير من الهند الى الاردن

## النسوجات

القطنية ، الصوفية ، الحريرية ، والرايون مثل الاقشة القطنية والصوفية الجوارب شغل الصنارة المصنوع من الصوف او القطن او الرايون ، الحرير والحرير المزركش الغزولات القطنية ومنسوجات الرايون ، منسوجات قطنية وصوفية وحريرية اخرى منسوجات الحبل اليدوي ، الالبسة الجاهزة ، مصنوعات الجسوت .

## الاعذية

الشاي ، البن ، البهارات بما فيها القفل ، مواد البقالة ، السكر والسكر غير المكرر ، الفواكه المحفوظة ، العصائر ، المحللات والمبيلات المبهرة ، السكاكر والبسكوت المكسرات وجوز الكاشيو ، المشروبات .

## المنتجات الزراعية

التبغ الزيوت المهدرجة مثل « الفاناسباتي » او السمن النباتي ، الزيوت النباتية والبدور الزيتية ، الزيوت المقطرة .

## المواد الكيماوية والصابون

الكيماويات والمستحضرات الكيماوية ، المواد الصيدلانية ، العقاقير والادوية الفتاتين ، الانتيبيوتك ، لمصول واللقاحات ، المعطور ومواد التجميل صابون التواليت والدهانات والطلاء .

## المواد الهندسية

الادوات والآلات الميكانيكية آلات المطابع ، موتورات الديزل ، مضخات الديزل والمضخات الكهربائية ، ماكينات الخياطة وقطعها آلات النسيج مثل آلات الندف والانوال ، الخارط ، الآلات اليدوية والآلات الصغيرة ، الزوارق النهرية الصغيرة ، ماكينات عصر قصب السكر ، ماكينات طحن الارز والسديق ، مكابس الزيت وآلات استخلاص الزيوت ، الادوات الزراعية السيارات وقطعها ، الطائرات الشراعية .

## المواد الكهربائية

المعدات الكهربائية وتوابعها مثل الانابيب العازلة ، المفاتيح الاجراس الحاملات القاطعات ، المحولات ، ابراج خطوط نقل الكهرباء ، لمبات وانابيب الاضاءة ، الألواح الشاحنة للكهرباء ، المولدات الثابتة والمتحركة ، اجهزة استقبال الراديو ، المرواح الكهربائية وقطعها ، البطاريات ( الجافة والسائلة ) المصابيح اليدوية ، موتورات الكهربائية اجهزة التلفزيونات ومعداتنا ، الانابيب والصفايح والقضبان المصنوعة من الايونات ، الاسلاك الكهربائية ، الادوات والاجهزة الكهربائية الاخرى .

كل من الأهل



## اللوازم المنزلية ادوات البناء

الادوات المنزلية بما فيها المصنوعة من الفولاذ غير القابل للصدأ ، الادوات المنزلية العاملة بالكهرباء مثل الطباخات والسخانات ، المكايي الكهربائية محمصات الخبز ، الاواني (طناجير) . الخ . الادوات المنزلية العاملة بالكهرباء ، القرميد المشععات الارضية الادوات الصحية ، الفوانيس ، افران الكاز ، اللوكسات ، الخزائن الحديدية ، غطي قوارير دلاء حديدية وفولاذية .

## الادوات المقساة

الاقفال بأنواعها والادوات القاطعة ، البراغي والصواميل والمفصلات . الخ ، الاثاث المعدني ولوازم المستشفيات ، الاجهزة العلمية بمختلف انواعها ، الموازين ، ادوات الطب والجراحة .

## المصنوعات المطاطية

الاطارات والتبوبات ، المصنوعات المطاطية الاخرى .

## المصنوعات الجلدية

البضائع الجلدية الصناعية .

## المصنوعات البدوية ومنتجات الصناعات الصغيرة

الاوراق والقرطاسية

## متفرقات

الحبال اللينة ، مواد الصباغة واللباغة ، الصمغ والفراء ، الادوات الزجاجية بما فيها ادوات المائدة ، القوارير ، الصواني ، الكتب والمواد المطبوعة ادوات الرياضة مصنوعات البلاستيك . شمع البرافين ، ادوات مطلية ، ادوات نحاسية ، خيام ومشععات وقماش الكانفس ، اسمنت ، احذية ، شفرات الحلاقة الاسنان الاصطناعية ، اطارات النظارات ، حبر الطبع والكتابة ، اقلام حبر ورساوس جلسرين ، الخشب اية مواد اخرى يمكن تصديرها في المستقبل .

## جدول (ب)

سلع التصدير من الاردن الى الهند

- ١ - الفوسفات
- ٢ - البوتاس والبرومين
- ٣ - الجبصين
- ٤ - الصوف
- ٥ - جلود الماعز
- ٦ - زيت الزيتون
- ٧ - اسفلت
- ٨ - مصنوعات الاراضي المقدسة

## قرار رقم (١٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٦/٢٧ رقم ٩١٦٨/١٨/٢٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ٩٥٥ وبيان من هم الذين يستحقون المكافأة من صندوق البلديات عند انتهاء خدماتهم .

وبعد الاطلاع على المخبرات الجارية بين وزارة الداخلية وديوان الموظفين وديوان الحاسبة وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة ١٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( ان كل موظف لا يتم الحد الأدنى لمدة الخدمة التي تؤهله لنيل راتب تقاعد وكل موظف غير تابع للتقاعد بمنح مكافأة من صندوق البلديات عند انتهاء خدماته وفقاً للشروط التالية :

١ - اذا استغنى عنه لمرضه او بسبب عدم كفاءته او لياقته او الغشاء وظيفته وقد اكمل خدمة مدة ثلاث سنوات او اذا ترك الخدمة بالاستقانة وقد اكمل خدمة عشر سنوات بمنح مكافأة قدرها ١/٣ من مجموع الرواتب التي تقاضاها عن كل سنة من سني خدماته . الا انه لا تمنح أية مكافأة للموظف الذي يستقيل تخلصاً من العزل المشار اليه في البند التالي :

٢ - يحرم من المكافأة كل موظف يعزل من الخدمة نتيجة ادانته بجريمة جزائية او نتيجة اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه باستثناء العزل لعدم الكفاءة او اللياقة .

والواضح من هذا النص ان الذين يستحقون المكافأة من صندوق البلديات عند انتهاء خدماتهم هم :

اولاً - موظفو البلديات التابعون للتقاعد .

ثانياً - موظفو البلديات غير التابعين للتقاعد .

اما موظفو البلديات التابعون للتقاعد فهم جميع موظفي البلديات المصنفين الا من كان منهم يتقدم بمقتضى عقد لا يحوله حق التقاعد كما هو ظاهر من نص المادة السادسة من النظام المذكور .

واما موظفو البلديات غير التابعين للتقاعد فهم الموظفون غير المصنفين او من كان يتقدم بمقتضى عقد لا يحوله حق التقاعد .

وحيث ان عبارة ( موظف غير مصنف ) لا تنطبق الا على الموظفين الذين يعينون في وظائف ذات رواتب محددة في موازنة البلدية وليست لها درجات فانها لا تشمل الشخص الذي تستخدمه البلدية من التخصصات المفتوحة او من تخصصات المشاريع .

وعلى ذلك فان الشخص الذي يستحق المكافأة بمقتضى المادة ١٣ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم هو :

١ - الموظف المصنف الا من كان يتقدم بمقتضى عقد لا يحوله حق التقاعد .

٢ - الموظف غير المصنف .

بشرط ان لا يكون الموظف قد استقال تخلصاً من العزل او عزل من الخدمة بنتيجة ادانته بجريمة جزائية او نتيجة اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه باستثناء العزل لعدم الكفاءة أو اللياقة .

اما المستخدم فلا يستحق اية مكافأة بمقتضى المادة المذكورة . وانما ينطبق عليه قانون العمل اذا انتهت خدماته في ظله . هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٢/٧/١٩

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب
رئيس محكمة التمييز	موسى الساكت	الياس خوري	لرئاسة الوزراء	وزارة الداخلية
علي مسمار			شكري المهدي	غالب طوقان

كلية من الأهل